

الجمعية التونسية للدفاع والحفاظ على المؤسسة

المؤسسة الإقتصادية وإشكالية مواجهة الصعوبات في القانون المقارن

مبارك الخماسي
نائب رئيس الجمعية

الإربعاء 26 أفريل 2017
المعهد العربي للدراسات والمؤسسات

- المؤسسة التي تمر بصعوبات وتفاعلها مع قانون الإنقاذ ؟



- إشكالية مواجهة الصعوبات بالنسبة للمؤسسة

- لمحة عن بعض القوانين المقارنة في مساعدة المؤسسة على مواجهة الصعوبات

تعرض 52 مؤسسة إلى صعوبات اقتصادية في نوفمبر 2016

Mercredi 11 Janvier 2017

تعرضت 52 مؤسسة تشغل 15617 عاملا خلال شهر نوفمبر 2016 إلى صعوبات اقتصادية، مقابل 66 مؤسسة خلال شهر أكتوبر الماضي، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 211,2 بالمائة، وفق تقرير صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية حول "الوضع الاجتماعي بالبلاد خلال شهر نوفمبر 2016".

وتتوزع المؤسسات المتضررة، على 25 مؤسسة تشغل 11390 عاملا، تقدمت بمطالب للجان مراقبة الطرد، من بينها 4 مؤسسات أجنبية تشغل 9190 عاملا و 14 مؤسسة تشغل 13049 عاملا، لجأت إلى تسريح 592 عاملا في إطار لجان مراقبة الطرد من ضمنهم 426 عاملا تتوفر فيهم شروط الإحالة على التقاعد المبكر، من بينها 3 مؤسسات تشغل 41 عاملا، أغلقت بصفة نهائية.

كما تتوزع هذه المؤسسات على 7 مؤسسات أغلقت بصفة فجئية ودون احترام الإجراءات القانونية، تم على إثرها فقدان 99 موطن شغل، و 6 مؤسسات قامت بإحالة كافة عملتها على البطالة الفنية وعددهم 111 منهم 44 تمت إحالتهم على البطالة الفنية دون احترام الإجراءات القانونية.

ومن جهة أخرى انتفع 2489 عاملا مفصولا عن العمل بإعانات اجتماعية بعنوان نوفمبر 2016 بقيمة 4ر5 مليون دينار كما انتفعت 82 مؤسسة بهذه الإعانات وفق ذات التقرير.

<http://www.babnet.net/cadredetail-136740.asp>

1868 entreprises industrielles ont mis la clé sous la porte entre 2011 et 2015

1868 entreprises industrielles ont été fermées pendant la période qui s'étale de 2011 à 2015, soit 374 entreprises en moyenne chaque année, contre la fermeture de 1628 unités courant 2007/2010, soit en moyenne 407 unités annuellement, selon les dernières statistiques publiées par l'Agence de promotion de l'industrie et de l'innovation (APII).

La même source a dévoilé qu'en 2015, 263 entreprises industrielles ont fermé leurs portes, contre 369 entreprises en 2014, soit 114 entreprises dans le secteur du textile-habillement, 36 dans les industries agroalimentaires, 20 dans le secteur du cuir et chaussures, etc.

L'arrêt de ces activités a causé la perte de 12 912 **postes d'emploi** en 2015, contre 19 711 en 2014 et 37 460 en 2011.

300 مؤسسة أغلقت أبوابها و40 ألفا أحيلوا على البطالة:

قطاع النسيج يحتضر.. و60 بالمائة من مؤسساته يتهددها الغلق



سنويا 2500 مليون دينار على شراء الملابس والأحذية منها 300 مليون دينار للمنتوج المحلي والباقي على المنتوجات الموردة أي ما يمثل 85 بالمائة.

وأضاف في هذا السياق أن مصر والمغرب وتركيا وضعت قيودا أمام توريد الملابس الجاهزة تصل إلى حد منع دخولها مبيئا أن تونس وفي حال الضغط على وارداتها من الملابس الجاهزة بنسبة 50 بالمائة فهذا سيمنح من ارتفاع عدد المؤسسات في القطاع بـ700 شركة توفر حوالي 50 ألف موطن شغل.

وواصل محدثنا شارحا أن من أبرز مشاكل الشركات المصدرة عدم الاستقرار الأمني وكثرة الاحتجاجات والإضرابات مما دفع إلى غلق العديد منها فيما تبقى درجة المخاوف لدى أصحاب المؤسسات المصدرة مرتفعة مما يجعلها على أهية الاستعداد للمغادرة تحت أي ظرف.

هذا إلى جانب كثرة وصعوبة الإجراءات الإدارية الخاصة بالتصدير وتراجع الإنتاجية خلال الأربع سنوات بـ1 بالمائة مقابل تطور إنتاجية كل من تركيا ومصر والمغرب ورومانيا

خلال الأربع سنوات الفارقة، مبيئا في ذات السياق أن نسبة مساهمة القطاع في الميزان التجاري قد انخفضت بدورها بـ16.39 بالمائة، كما تراجعت مساهمة قطاع النسيج في الناتج الداخلي الخام من 4.9 بالمائة إلى 2.8 بالمائة. وأكد محدثنا أن هذه الأرقام مفرقة وتحتم إطلاق ناقوس الخطر ومطالبة الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة.

مراجعة الأداءات

وأوضح غراب أن تقليص الأداءات على توريد الملابس الجاهزة كبد القطاع خسائر فادحة على اعتبار أن الحكومات المتعاقبة فتحت أبواب التوريد على مصراعيها دون قيد أو شرط مما أدى إلى ارتفاع الواردات من الملابس الجاهزة في غضون 4 سنوات بحوالي 3 بالمائة.

وبين أن قرار تقليص الأداءات على توريد السلع التركية من 30 بالمائة إلى 0 بالمائة أغرق السوق بالمنتجات التركية التي ارتفعت بـ12 مرة. هذا إلى جانب التخفيض من الأداءات على السلع الأسبوعية بـ20 بالمائة كل هذا أدى إلى تراجع عرض المنتج التونسي في

تونس - الصباح

شهر سبتمبر الفارقة كان شهرا كارثيا بكل المقاييس بالنسبة لقطاع النسيج الذي تلقى ضربة جديدة قاسمة وقاسية، فقد وجد حوالي 500 عامل، في غضون شهر، أنفسهم في حالة بطالة بعد أن قررت وحدتان جديدتان غلق أبوابهما وإحالة عمالهما على البطالة الإجبارية وهما مصنع «برويال» للخياطة في منطقة جرزونة من ولاية بنزرت الذي أحال 120 عاملا على البطالة، ومصنع «أوتريكو» الهولندي ويشغل 300 عامل والذي أغلق دون سابق إنذار ليؤكد أثر ذلك مديره بأن المصنع قد اضطر لإعلان إفلاسه لظروف اقتصادية وعادية بحتة.

60 بالمائة تستعد للإغلاق

وحول أزمة قطاع النسيج أكد رئيس الغرفة الوطنية للنسيج بلحسن غراب لـ«الصباح» أن شبح الغلق ما زال يخيّم على حوالي 60 بالمائة من المؤسسات بسبب ما تشهده من صعوبات لا سيما منها الصغرى والمتوسطة، مما جعلها مهددة بالغلق في أي وقت ودون سابق إنذار خاصة في ظل ما يمارسه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمصالح الجبائية من ضغوطات على هذه المؤسسات التي تمر بظروف صعبة بسبب تراجع عائداتها في السوق المحلية وحتى على مستوى التصدير والدليل أن تونس التي كانت أول مصدر للنسيج نحو الاتحاد الأوروبي قد فقدت مكانتها لتصبح المغرب اليوم أول مصدر نحو أوروبا في هذا المجال متفوقة حتى على تركيا ومصر. بعد أن استقطبت جل المؤسسات التي غادرت بلادنا وخاصة منها الكبرى.

وشدد رئيس الغرفة الوطنية أن عددا من المؤسسات الناشطة ما زالت تهدد بالمغادرة نحو المغرب وذلك على خلفية الوضع الخطير الذي يشهده القطاع في ظل غياب كلي للحكومة ولقرارات من شأنها إنقاذ هذه المؤسسات من الإفلاس والغلق، كاشفا في هذا الصدد أن عددا من الشركات تقوم يوميا بتسريح عمالها وأخرى قد عمدت إلى عدم تجديد عقودهم مما

● لا يمثل المنتج

التونسي في السوق

المحلية سوى 15

بالمائة مقابل 85

بالمائة للمنتوج الأجنبي

● التونسي ينفق

سنويا 2500 م.د.

على شراء الملابس

والأحذية منها 300

م.د فقط للمنتوج

المحلي والباقي على

المنتوجات الموردة أي

ما يمثل 85 بالمائة

● انخفاض مساهمة

القطاع في الميزان

التجاري بـ16.39 بالمائة

● تراجع مساهمة

4319 مصنعا أغلق أبوابه بسبب نقص السيولة

من 2005 إلى 2016

حسب دراسة على مستوى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

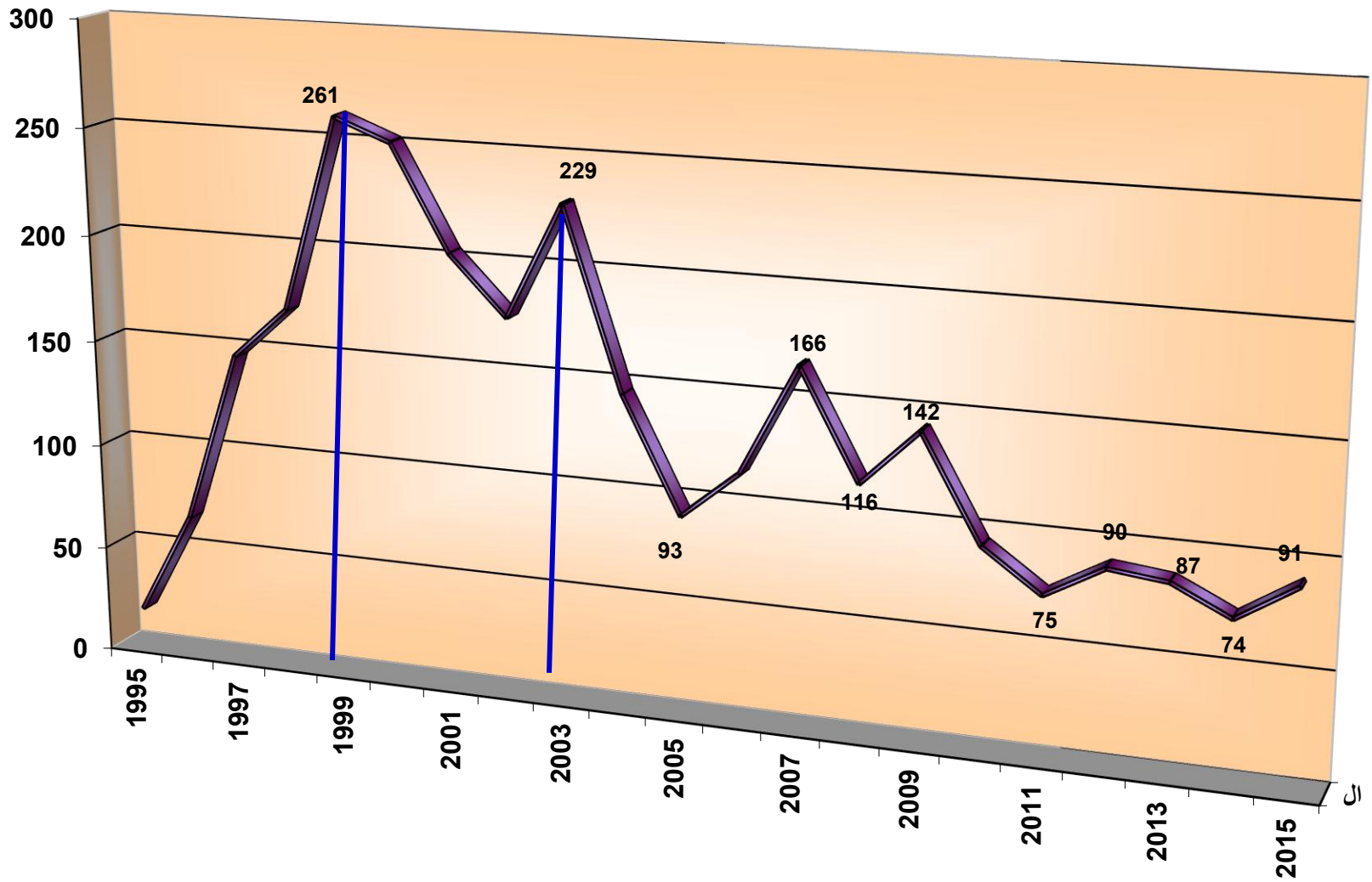
أغلق 4319 مصنعا يشغل أكثر من 10 أشخاص أبوابه من 2005 إلى حدود جوان 2016، وفقد تبعا لذلك 250 ألف موطن شغل، أي بمعدل سنوي في حدود 400 مؤسسة و2500 موطن شغل،

وكشفت نفس الوثيقة أن من بين أسباب غلق هذه المؤسسات "ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة" (وهو الصنف المعني أكثر بالغلق) وصعوبة توفير السيولة والنفاذ إلى الأسواق المالية". ويمكن سبب هذه الظاهرة أيضا في التأثير السريع للاستثمار الأجنبي، الذي يغادر أي موقع عند ظهور اقل مخاطر اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

وتنشط جل المؤسسات، التي أغلقت أبوابها، في قطاع النسيج والملابس والجلود أي ما يعادل 59 بالمائة من المؤسسات خلال الفترة 2005 / 2015 تبعتها تلك العاملة في الصناعات الميكانيكية والكهربائية، بنسبة 13 بالمائة، وفق ما أكدته نفس الوثيقة، التي تناولت "إشكاليات بعث المؤسسات وتحسين نسب إنجاز المشاريع وديمومتها في تونس 11 - 12 - 2016

<http://www.turess.com/africanmanager/320228>

تطور عدد المؤسسات المنتفعة بقانون الإنقاذ



القانون الجديد للإجراءات الجماعية من أبريل 2016 إلى مارس 2017

الإشعارات : 9

التسوية الرضائية : 2

التسوية القضائية : 10



- ما هي الجدوى من قانون لإنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات إن لم يتم اللجوء إليه عند الاقتضاء ؟؟؟؟؟

- هل يعني أن هذه المؤسسات قد اندثرت دون الحاجة لهذا الإطار القانوني للإنقاذ وأن الدائنين تمكنوا من استخلاص ديونهم أو البعض منها بطرق أخرى في منظومة موازية ؟؟؟؟؟

- ما هي التداعيات الإقتصادية والإجتماعية والمالية للعزوف عن اللجوء لقانون الإنقاذ ؟؟؟؟



الأسباب الواقعية لعزوف أصحاب المؤسسات عن اللجوء إلى قانون الإنقاذ

- إمكانية الرجوع الآلي على الكفيل من قبل الدائنين سابقا
- إمكانية إيقاف التمويلات البنكية (قانون المالية لسنة 2006)
- التداعيات السلبية على مستوى السوق
- أقصى ما يمكن التوصل اليه : جدولة الديون ... وقع تدارك الأمر في ق إ ج
- التعقيدات القضائية المحتملة

← اللجوء إلى القانون أصبحت مخاطرة غير مضمونة النتائج.



التوجه العام للمشروع في قانون الإجراءات الجماعية 29 أفريل 2016

ورد في شرح الأسباب :

”...وقد طرح هذا القانون صعوبات غير متوقعة بالنسبة إلى **المؤسسات الممولة للإقتصاد**...حيث أصبح عديد المدينين يلجئون إلى أحكام هذا القانون لطلب التمتع بآجال إضافية لخلاص ديونهم ...

وقد شهد هذا القانون تنقيحاً هاماً في 29 ديسمبر 2003 في اتجاه **التضييق من امكانيات الإنتفاع بأحكامه بدون وجه حق**،

غير ان التعديل الذي ادخل على القانون المذكور لم يحل العديد من الإشكاليات التي مازالت تحد من نجاعته إذ **علاوة على أن بعض المؤسسات مازالت تلتجئ الى هذا القانون لغاية التهرب من خلاص الديون بصفة غير مشروعة** فان مكونات منظومة الإنقاذ التي ارساها على غرار الإشعار والتسوية الرضائية وغيرهما لم تكن مجدية وفق ما كان منشودا.

التوجهات العامة لتنقيح بعض القوانين على المستوى الدولي

- Belgique : Détecter le plus rapidement les entreprises en difficulté
- Suisse: Favoriser l'innovation et l'esprit d'entreprise
Améliorer le taux de récupération dans la faillite
- Canada : Permettre aux entreprises d'éviter la faillite,
- Allemagne: Améliorer les conditions économiques pour le redressement des entreprises en difficulté
Rendre possible un redressement plus simple
Développer une nouvelle culture de restructuration



حيثيات شرح الأسباب المتعلق بالقانون الفرنسي 26 جويلية 2005

- عزوف المؤسسات المالية عن تقديم التمويلات للمؤسسات الخاضعة للإجراءات خوفا من التتبعات القضائية ضدهم. بعنوان : **Financement abusif**
- لجوء أصحاب المؤسسات بصفة متأخرة للقانون.

« Placer à temps son entreprise sous la protection du Tribunal n'est ni un échec, ni une fatalité, c'est un acte lucide, responsable et de bonne gestion. Prise à temps, cette situation peut parfois être retournée pour vous permettre de passer un mauvais cap et de «sauver votre boîte» »

إشكالية التعامل مع الصعوبات



إشكالية الصعوبات بالنسبة للمؤسسة وكيفية مواجهتها

لا يمكن لمؤسسة اقتصادية على الإطلاق ان تكون في مأمن من الصعوبات

M G ROVER بريطانيا

AGFA Photo ألمانيا

Duralex فرنسا

PARMALAT إيطاليا

Delphi Airlines 185 200 الولايات المتحدة الأمريكية

Delta Airlines 69 150

SONY – GM – AIRBUS – FORD – Carrefour – Alsthom – NOKIA

“ Too big to fail ”

Depuis 2000, pas moins de 543 banques ont fait faillite aux USA dont 140 pour la seule année 2009. En 2015, année ou tout va bien mieux, nous avons 5 banques en faillite en europe et 4 aux USA.

<http://www.independancefinanciere.fr/economie/plusieurs-banques-europeennes-font-faillite-dans-le-silence-assourdissant-des-medias-francais-revue-de-presse/>

أهم الفترات التي تعرضت فيها المؤسسة الاقتصادية إلى صعوبات

• **1988** : ب إ ه وإحصاء 863 مؤسسة تمر بصعوبات

• **1995** : إمضاء اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و إصدار ق إ

• **2001** : أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها على القطاع السياحي

• **2005** : انضمام الصين إلى المنظمة التجارة العالمية و إلغاء اتفاقية متعددة الألياف

وتأثيره على قطاع النسيج والملابس

• **2009** : الأزمة المالية العالمية «Subprime» وتأثيرها على القطاع التصديري

2011 وبعدها : تواصل تدهور مناخ الأعمال....

رؤيتنا للصعوبات

نعتبر أن من يمر بصعوبات هو رمز للفشل لذلك يبقى صاحب المؤسسة يوارى ويتخبط في مشاكله إلى أن تتعقد الوضعية أكثر فأكثر.....

ليست لنا ثقافة تسيير الأزمات تأجيل أخذ القرارات الحازمة
والموجة..... السياحة المؤسسات العمومية

صاحب المؤسسة في غياب آليات واضحة وناجعة لمساندته ينتهج
تمشي انتحاري



على المستوى الواقعي لمن تلجأ المؤسسة التي تشكو صعوبات ???

افتقاد الهياكل الإدارية المكلفة بمساعدة المؤسسة إلى آليات ناجعة

لا وجود لإجراءات واضحة ودقيقة حول تسوية الإشكاليات التي يمكن أن تعترض المؤسسة

ضعف هياكل الدعم للباعثين الشبان الذين تعترضهم صعوبات في أول مراحل مشروعهم

على مستوى قانون الإجراءات الجماعية : آليات الوقاية تفتقد للنجاعة والتسوية القضائية مخاطرة غير مضمونة



منظومة الإنقاذ على مستوى القانون المقارن



فرنسا : منظومة دعم ومساندة وإنقاذ المؤسسة

دعم مباشر من الدولة والجماعات الترابية لفائدة المؤسسات التي تشكو صعوبات : منح آجال في الخلاص – إعفاء من الأدءات والرسوم – المساهمة في رأسمال الشركات

لجنة رؤساء المصالح المالية Commission des Chefs de Services Financiers
عند وجود صعوبات ظرفية في الخلاص التدخل لدى الضمان الاجتماعي وإدارة الأدءات للحصول على إعادة جدولة الديون

الجنة الجهوية للنظر في الصعوبات المالية CODEFI

Comité Départemental d'Examen des Problèmes Financiers

تلجأ إليها المؤسسات التي تشغل أقل من 400 عامل وتساعد على إيجاد حلول مالية أو إعادة هيكلة أو تمويل تدقيق أو توفير قروض أو مساعدات في إطار تطهير إقتصادي

اللجنة الوزارية لإعادة الهيكلة الصناعية CIRI

Comité Interministériel de Restructuration Financière

تقدم مساعدات لضمان ديمومة المؤسسات وإعادة هيكلة نشاطها للمؤسسات التي تشغل أكثر من 400 عامل

إحداث وزارة جديدة في سنة 2012

Ministère du Redressement Productif / Arnaud Montebourg

FH lui avait confié en janvier un **"tour de France des usines qui ferment"**. Il a ainsi arpenté la France de long en large..... pour se porter au chevet d'entreprises emblématiques

Nomination de **22 commissaires de redressement productif** « CRP » selon Arnaud Montebourg, **ces agents sont des couteaux suisses pour entreprises abimées, capables de chercher un repreneur, de discuter avec les créanciers, de débloquer un dossier gelé par l'administration....**un par région, qui auraient permis de sauver 178.000 emplois entre 2012 et avril 2014,



Quand Emmanuel Macron a pris les commandes du ministère de l'Economie, il a voulu pérenniser ces commissaires, répartis dans chaque région, **et dont le rôle est de soutenir les entreprises en difficulté**. Aujourd'hui, il veut donc leur donner plus de moyens. Car il est convaincu que c'est un maillon essentiel pour lutter contre la crise économique.

القانون الفرنسي 2005/07/26

وقع تنقيحه في أكثر من 12 مناسبة وتعزز باستحداث إجراءات جديدة

- La procédure de sauvegarde
 - 2011 : Sauvegarde financière accélérée
 - 2014 : Sauvegarde accélérée
 - La procédure de mandat ad hoc
 - La procédure de conciliation
-
- La procédure de redressement judiciaire
 - La procédure de liquidation judiciaire
 - 2008 : Liquidation judiciaire simplifiée.
 - 2014 : Procédure de rétablissement professionnel
- Le privilège du « new money »

الولايات المتحدة الأمريكية

Chapitre 11

Comment les Etats-Unis sauvent leurs industries

Les Etats-Unis ont développé une procédure des plus performantes afin de limiter au maximum la liquidation de ses plus beaux fleurons. Cette procédure est détaillée dans **le Chapitre 11 du droit fédéral** des faillites ou *Federal Bankruptcy Bank*.

Le chapitre 11 peut être à l'initiative de l'entreprise elle-même, ou encore des créanciers de cette dernière.

En cas de difficulté de trésorerie majeure, de poursuites judiciaires, de saisis d'actifs ou encore de relations très difficiles avec un fournisseur important, l'entreprise peut tenter de se mettre sous la protection du chapitre 11.

En effet, durant une période de plusieurs mois, l'entreprise se protège contre les demandes de ses créanciers, repousse ses échéances, et conserve la pleine possession de ses actifs. Cela permet ainsi à l'entreprise de poursuivre son activité sans crainte de voir ses actifs saisis.

Le groupe General Motors a bénéficié du chap 11.

Le géant de l'automobile n'a pas résisté bien longtemps à la crise mondiale née de la crise financière. **Placé sous la protection du Chapitre 11, General Motors en est sorti officiellement le jeudi 9 juillet 2009 à 16h.**

Quelques mois plus tard, General Motors faisait son grand retour sur la scène boursière en s'introduisant le jeudi 18 novembre 2010 sur le Nyse, à Wall Street.

Même si la procédure est très contraignante pour l'entreprise, même si les actionnaires y voient disparaître une grande part de leur participation, la protection du Chapitre 11 a permis à plusieurs secteurs économiques des Etats-Unis de rester solides alors qu'ils ont frôlé plusieurs fois la faillite.

ماذا نريد تحقيقه من خلال قانون الإنقاذ ؟



- انقاذ أكثر ما يمكن من المؤسسات الإقتصادية
- دعم آليات وقاية المؤسسة من الصعوبات
- المحافظة على المؤسسة وعلى مصلحة الدائنين
- حماية الإستثمار و بعث المشاريع من المخاطر
- التشجيع على إعادة هيكلة المؤسسات لتجاوز الصعوبات
- تأمين منظومة التمويل لتحفيزها على الإستجابة لحاجيات المؤسسة
- تنقية بيئة الأعمال من المؤسسات الميؤوس من استمراريتها.



شكرا على حسن الإنتباه

La protection du Chapitre 11 a permis à de nombreux entreprises américaines de se sauver d'une faillite certaine, mais certaines n'y ont toutefois pas échappé :

Delphi, Delta Air Lines, Enron, Kmart, Lehman Brothers, Northwest, United Airlines, US Airways, Worldcom.

Si le Chapitre 11 n'a pas eu l'effet escompté, la société est alors placée sous le Chapitre 7, celui relatif à la liquidation pure et simple.



Le chapitre 11 peut être à l'initiative de l'entreprise elle-même, ou encore des créanciers de cette dernière. En cas de difficulté de trésorerie majeure, de poursuites judiciaires, de saisis d'actifs ou encore de relations très difficiles avec un fournisseur important –un fournisseur refusant de livrer faute de paiements par exemple-, l'entreprise peut tenter de se mettre sous la protection du chapitre 11. En effet, durant une période de plusieurs mois, l'entreprise se protège contre les demandes de ses créanciers, repousse ses échéances, et conserve la pleine possession de ses actifs. Cela permet ainsi à l'entreprise de poursuivre son activité sans crainte de voir ses actifs saisis.

La protection du Chapitre 11 a permis à de nombreuses entreprises américaines de se sauver d'une faillite certaine, mais certaines n'y ont toutefois pas échappé. Voici quelques entreprises qui ont été placées à un moment de leur vie sous la protection du Chapitre 11 : Delphi, Delta Air Lines, Enron, Kmart, Lehman Brothers, Northwest, United Airlines, US Airways, Worldcom. Si le Chapitre 11 n'a pas eu l'effet escompté, la société est alors placée sous le Chapitre 7, celui relatif à la liquidation pure et simple.

Chapitre 11 ou comment les Etats-Unis sauvent leurs industries

Les [Etats-Unis](#) ont développé une procédure des plus performantes afin de limiter au maximum la liquidation de ses plus beaux fleurons. Cette procédure est détaillée dans **le Chapitre 11 du droit fédéral** des [faillites](#) ou *Federal Bankruptcy Bank*.

Le groupe General Motors a d'ailleurs bénéficié à plein de ce dispositif. Le géant de l'automobile n'a pas résisté bien longtemps à la crise mondiale née de la crise financière. **Placé sous la protection du Chapitre 11, General Motors en est sorti officiellement le jeudi 9 juillet 2009 à 16h.** Quelques mois plus tard, General Motors faisait son grand retour sur la scène boursière en s'introduisant le jeudi 18 novembre 2010 sur le Nyse, à Wall Street. Les créanciers qui ont été déboutés de toutes leurs demandes en 2009 ont du suivre cette introduction avec regret.

Même si la procédure est très contraignante pour l'entreprise, même si les actionnaires y voient disparaître une grande part de leur participation, la protection du Chapitre 11 a permis à plusieurs secteurs économiques des Etats-Unis de rester solides alors qu'ils ont frôlé plusieurs fois la faillite.

« Se mettre sous la protection de la Loi sur la faillite » ?

LACC 1930: Les sociétés ayant des créanciers pour au moins cinq millions de dollars au moment de l'insolvabilité. C'est pourquoi toutes les grandes restructurations de sociétés publiques, **comme Air Canada ou la White Birch, pour n'en nommer que quelques-unes, sont restructurées en vertu des dispositions de cette loi qui accorde aux juges des pouvoirs étendus et dans des délais moins contraignants.**

LFI, modifiée le 18 septembre 2009, elle s'applique à toutes les entreprises, peu importe le montant dû à leurs créanciers. Dans ce dernier cas, la réorganisation doit être réalisée complètement au plus tard six mois après le dépôt de l'avis d'intention de faire une proposition aux créanciers.

La réforme de la LFI adoptée en septembre 2009 vise

- ☐ **Favoriser la restructuration financière d'entreprises viables ;**
- ☐ **Mieux protéger les travailleurs en cas de faillite ;**
- ☐ **Harmoniser la LFI avec la LACC ;**
- ☐ **Rendre le régime d'insolvabilité plus juste.**

Aides publiques en cas de difficulté d'une entreprise

Le 15 décembre 2016 - Direction de l'information légale et administrative (Premier ministre), Ministère en charge de la justice

Des soutiens publics existent pour les entreprises en difficulté. Une entreprise qui a du mal à faire face à ses échéances financières, ou dont les perspectives de développement sont incertaines, peut recevoir une aide de l'État et des collectivités territoriales sous différentes formes.

- mesures d'allègement : délais de paiement,
- exonérations d'impôts ou de taxes ou de réduction de droits,
- prise de participation dans le capital d'entreprises.

Les collectivités territoriales peuvent accorder des aides sous forme d'exonération d'impôts ou taxes, d'aides directes ou de garanties (cautionnement).

Comités d'aide aux entreprises

Commission des chefs des services financiers (CCSF)

En cas de difficultés temporaires de trésorerie, il est possible d'obtenir des délais de paiement pour certaines dettes fiscales et sociales, en saisissant la commission départementale des chefs des services financiers et des représentants des organismes de Sécurité sociale (CCSF).

Codefi

Saisi par une entreprise en difficulté employant moins de 400 salariés, le Comité départemental d'examen des problèmes de financement des entreprises (Codefi) peut rechercher des solutions financières en faveur de son redressement ou de sa restructuration, proposer la réalisation et le financement d'un audit ou accorder des prêts. Ces aides peuvent également servir à financer un plan social.

Le comité peut servir de médiateur auprès des partenaires de l'entreprise (actionnaires, assureurs, banquiers, créanciers publics ou privés, fournisseurs, etc.).

Cette instance locale interministérielle, placée sous l'autorité du préfet, représente l'ensemble des services de l'État pour orienter et informer les entreprises en

Comité interministériel de restructuration industrielle (Ciri)

Le Ciri propose des aides pour assurer la pérennité ou la reconversion des entreprises de plus de 400 salariés qui rencontrent des difficultés structurelles.

Le comité peut accorder des prêts sous certaines conditions, notamment l'élaboration d'un plan de redressement. Il peut aussi proposer un audit de l'entreprise ou une orientation vers la Commission des chefs de services financiers (CCSF) si l'entreprise a des dettes fiscales ou sociales



危机

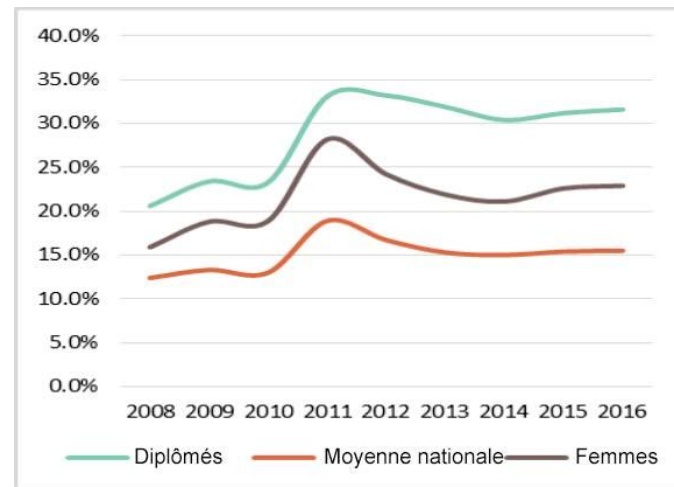
crise : danger et chance.

La crise est donc surtout le *moment décisif dangereux*, quand tout risque de basculer du mauvais côté...mais c'est aussi une chance pour se remettre en cause et repartir de nouveau



Rapport de la Banque Mondiale sur la Tunisie 04/2017

les diplômés d'université affichent le taux de chômage le plus élevé, qui est passé de 15 % en 2005 à 23 % en 2010, puis à 31,6 % en 2016 ; chez les filles, il est de 40,4 %. Ces taux sont en outre bien plus élevés dans l'arrière-pays que dans les régions côtières.



Risques et défis

Les principaux risques qui pèsent sur les perspectives économiques demeurent le niveau élevé du chômage des jeunes et le malaise social

la CONECT a réalisé, en collaboration avec le cabinet HLB GD Audit&Advisory, une enquête « baromètre » sur les PME en Tunisie, présentée le jeudi 13 avril 2017,

L'enquête, réalisée en janvier et février 2017, a englobé 540 entreprises réparties sur les 24 gouvernorats du pays et opérant dans les différents secteurs, notamment l'industrie, les services, le commerce et l'agriculture.

39,3% des entreprises interrogées ont perdu en 2016 un ou plusieurs clients importants, principalement pour manque de compétitivité et 30,2% ont subi des arrêts fréquents de la production dus, dans 46% des cas, à des problèmes liés à l'outil de travail et aux matières premières.

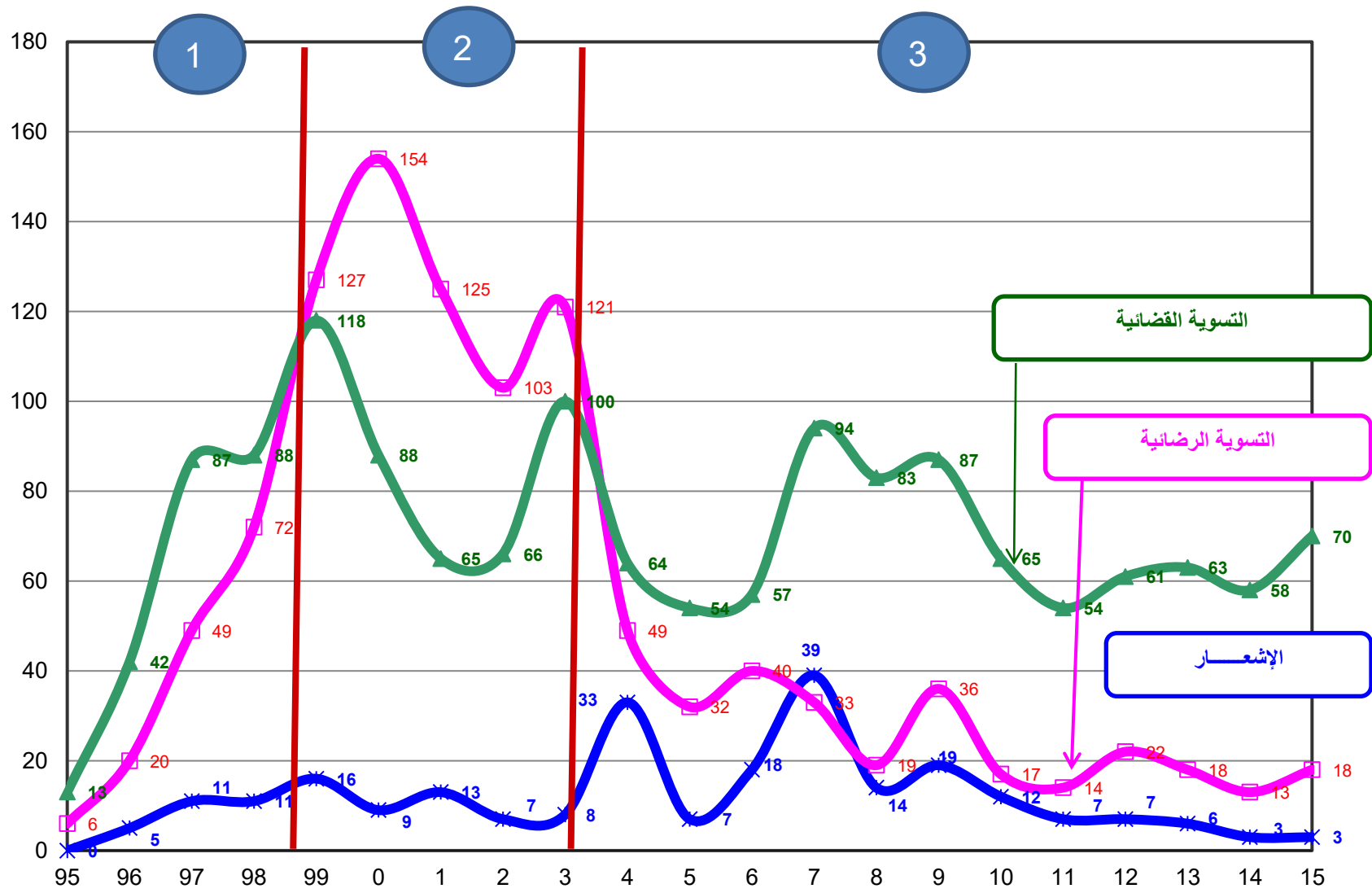
65,7 % des entreprises industrielles se sont vues refuser l'octroi des crédits bancaires.

40.2% n'ont pas pu avoir de nouveaux clients

68% des entreprises travaillant pour le marché local considèrent que le risque principal est le marché informel.

41% ont des problèmes avec l'administration (Fisc – Cnss – Douanes..)

50% des dirigeants interviewés déclarent qu'ils ne peuvent pas travailler sans donner des pots-de-vin.



- La procédure de mandat ad hoc
-
- **Reconnu comme une procédure autonome de prévention des difficultés des entreprises, le mandat ad hoc se caractérise par sa souplesse et sa confidentialité. Il est souvent utilisé comme préalable à la procédure de conciliation ou de sauvegarde.**
- l'entreprise, qui connaît des difficultés, ne doit pas être en cessation des paiements.
- Tout au long de la procédure, le dirigeant reste en fonction, il n'est pas dessaisi, le mandataire ad hoc ne faisant que l'assister pour trouver des solutions.
- La procédure de conciliation : **Comme le mandat ad hoc, a pour objet de rechercher un accord amiable entre le débiteur et ses créanciers afin de résoudre les difficultés rencontrées par l'entreprise.**
- **La procédure de redressement judiciaire permet la poursuite de l'activité de l'entreprise, le maintien de l'emploi et l'apurement du passif. Elle donne lieu à un plan arrêté par jugement à l'issue d'une période d'observation.**
 - **Les conditions préalables à la procédure de liquidation judiciaire**
 - A qui s'applique la liquidation judiciaire ?
 - La procédure de liquidation judiciaire est applicable à :
 - toute entreprise commerciale, artisanale, agricole ou libérale (personne physique ou morale) ;
 - les personnes physiques tels que les artisans ou les commerçants;
 - et aux personnes morales de droit privé (une association par exemple).
 - Ces personnes doivent être en **état de cessation des paiements**, c'est-à-dire dans l'impossibilité de faire face au passif exigible avec l'actif disponible, et le redressement judiciaire doit être manifestement impossible.

- القانون الفرنسي 2005/07/26 وقع تنقيحه في أكثر من 12 مناسبة وتعزز باستحداث إجراءات جديدة:

- Sauvegarde accélérée 2014
- Sauvegarde financière accélérée 2011
- Procédure de rétablissement professionnel 2014
- Liquidation judiciaire simplifiée 2008
- Le privilège du « new money » 2014

قانون 1995 : مرحلة آخر الثمانينات وبداية التسعينات كانت تؤسس لتحول مركز الثقل الاقتصادي



أصبحت المؤسسة الخاصة المحور المركزي للسياسة الاقتصادية في تحقيق النمو والرفاه الاجتماعي وأصبحت من ضمن أولويات الدولة :

تحفيز المبادرة الاقتصادية وبعث المشاريع

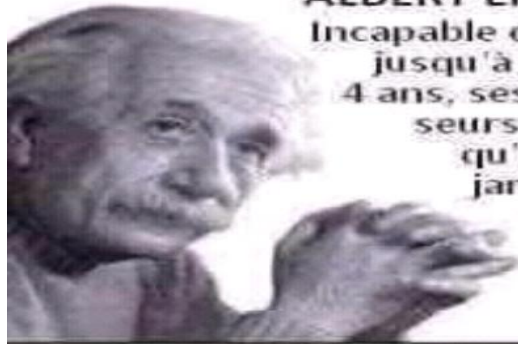
تطوير القدرة التنافسية للمؤسسة

المحافظة على المؤسسة التي تمتلك مقومات الانقاذ

كيف تمّ هذا التحول؟؟

- ❖ 1985 : أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية - انتفاضة الخبز-
- ❖ 1986 : برنامج الإصلاح الهيكلي.....
- ❖ 1987 : أول إجتماع وزاري حول م ت ب إ وبعث لجنة الإحاطة م ت ب
- ❖ 1987 : الإعفاء الجبائي قانون 71 لسنة 1987 المؤرخ في 1987/11/26
- ❖ 1988 : إحصاء 863 مؤسسة تمر بصعوبات
- ❖ 1988 : قانون المالية لسنة 1989 المؤرخ في 1988/12/31
- ❖ 1992 : إحداث خلية SOS Entreprises
- ❖ 1993 : إحداث لجنة مساندة م ت ب
- ❖ 1993 : مجلس وزاري حول المؤسسات المصدرة المتوقفة عن النشاط
- ❖ 1993 : صدور مجلة تشجيع الاستثمارات
- ❖ 1995 : إمضاء اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي
- ❖ 1995 : صدور قانون الإنقاذ وقانون السجل التجاري
- ❖ 1995 - 1999 : برنامج النهوض بالجودة
- ❖ 1996 : برنامج التأهيل الصناعي
- ❖ 2000 : مجلة الشركات التجارية
- ❖ 2001 : مؤسسات القرض

ÉCHECS CÉLÈBRES



ALBERT EINSTEIN
Incapable de parler
jusqu'à presque
4 ans, ses profes-
seurs disaient
qu'il "n'irait
jamais très
loin"

MICHAEL JORDAN

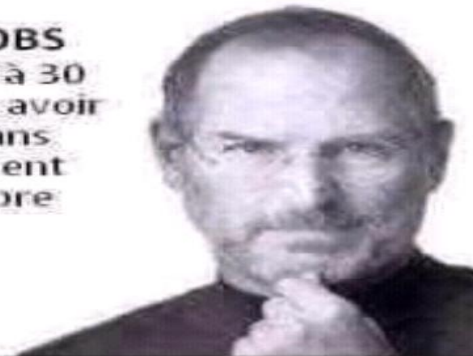
Viré de son équipe
de basket au
lycée, il s'enfer-
ma dans sa
chambre pour
pleurer.



WALT DISNEY
Viré d'un
journal pour
"panne
d'imagination"
et "absence
d'idées
originales"

STEVE JOBS

Dépressif à 30
ans après avoir
été viré sans
ménagement
de sa propre
société



OPRAH WINFREY
Rétrogradée
de son poste de
présentatrice
vedette parce
qu'elle "n'était
pas faite pour
la télévision"

LES BEATLES

Virés par
les studios
Decca qui
"n'aimaient
pas leur son",
disant "qu'ils
n'avaient
"aucun avenir
dans le show
business"



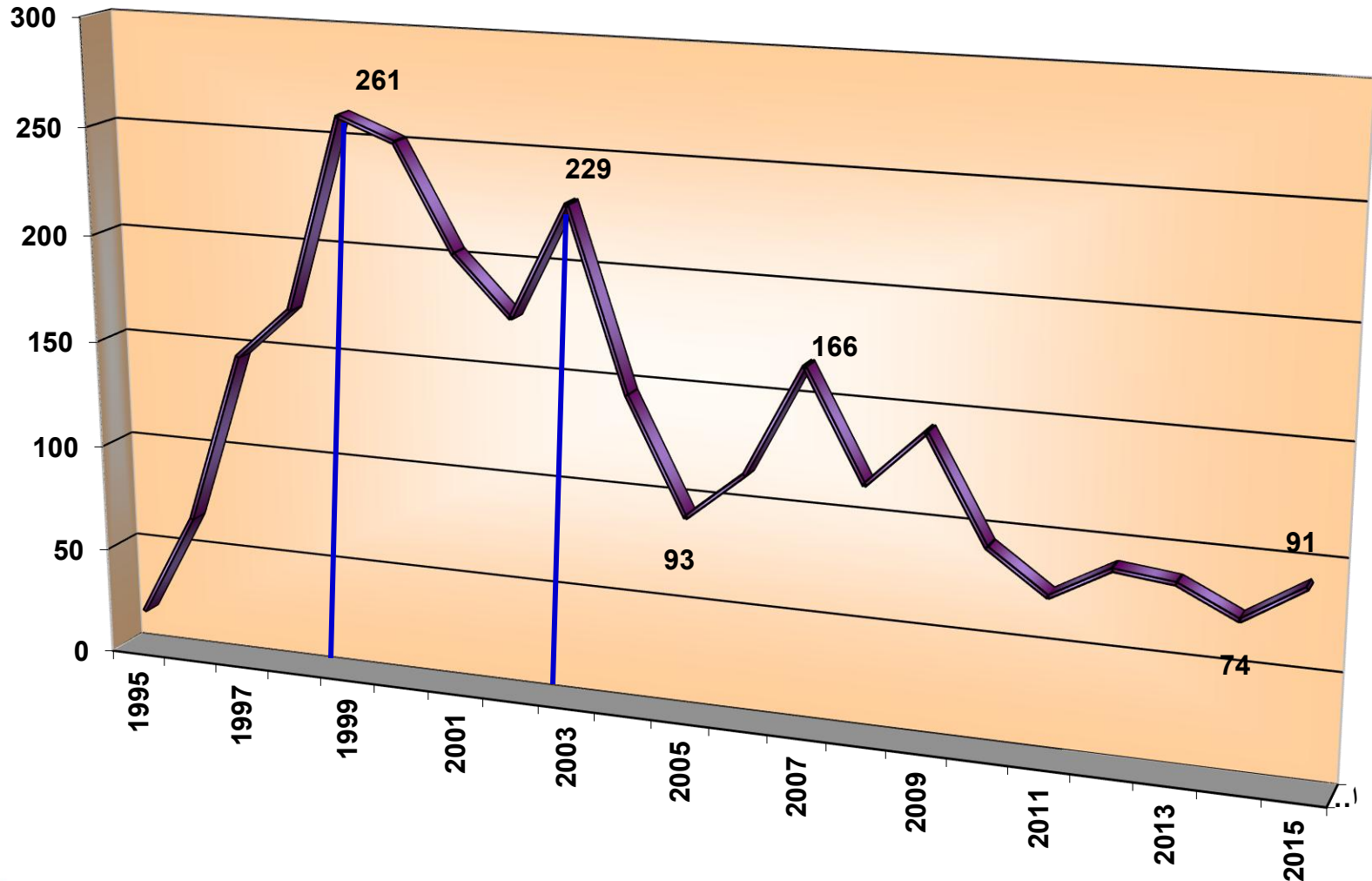
**SI VOUS N'AVEZ JAMAIS ÉCHOUÉ
VOUS N'AVEZ JAMAIS RIEN TENTÉ DE NOUVEAU**

Japan Air Lines

- En janvier 2010, JAL a demandé la faillite en vertu de la loi de réhabilitation de l'entreprise.
- En vertu de la nouvelle loi, la société n'a pas été démantelée, et à continuer à faire voler ses avions sous le contrôle du gouvernement.
- Les institutions financières ont abandonné environ 500 milliards de yens de dettes, et l'ETIC a procédé à une injection de capitaux de 350 milliards de yens.
- Les engagements financiers de JAL dépassent ses actifs de 6,4 milliards d'euros. Il prévoit donc de réduire ce passif de 5,4 milliards d'euros grâce à sa mise en faillite.
- Suppression de 15.600 emplois dans 3 ans, soit 30% de ses effectifs.

- L'ETIC devrait aussi investir 2,2 milliards d'euros, ce qui permettra à l'actif de JAL de dépasser ses dettes de 1,2 milliard d'euros.
- Même après la faillite, l'ETIC apportera encore à JAL des garanties de plus de 470 milliards de yens pour payer son carburant et autres dépenses courantes, et lui permettre de continuer à faire voler ses avions.
- Les engagements financiers de JAL dépassent ses actifs de 6,4 milliards d'euros. Il prévoit donc de réduire ce passif de 5,4 milliards d'euros grâce à sa mise en faillite.
- Les banques créancières du groupe devront renoncer à 2,6 milliards d'euros sur les 3,2 milliards d'euros de prêts bancaires non garantis qu'ils ont consentis à la compagnie.

تطور عدد المؤسسات المنضوية في قانون الإنقاذ



- **Uggt**
-
- **Appel à sauver les entreprises en difficulté**
- Suite à la fermeture de plusieurs entreprises économiques en raison de difficultés intérieures et extérieures liées, notamment, à la propagation de la crise économique en Europe, le bureau exécutif de l'Union générale tunisienne du travail (Uggt) appelle, dans un communiqué publié hier, à la nécessité d'entreprendre une action urgente pour soutenir les entreprises qui connaissent des difficultés économiques.
-
- L'Uggt appelle à une intervention commune pour sauver ces entreprises afin de garantir leur pérennité, préserver les postes d'emploi et maintenir un climat social sain.
- <http://www.lapresse.tn/25072013/70390/appel-a-sauver-les-entreprises-en-difficulte.html>

- CANADA Qu'est-ce que la LACC?
- La *Loi sur les arrangements avec les créanciers des compagnies* (LACC) est une loi fédérale autorisant les entreprises insolvable qui doivent plus de cinq millions de dollars à leurs créanciers à restructurer leurs affaires et leurs finances. La LACC a pour objectif premier de permettre aux entreprises ayant des difficultés financières d'éviter la faillite, la forclusion ou la saisie de leurs biens tout en optimisant le rendement pour leurs créanciers et en préservant les emplois ainsi que la valeur de l'entreprise en lui permettant de poursuivre ses activités. Les procédures déposées sous le régime de la LACC sont menées à bien sous la supervision du tribunal.
- *Règlement sur les arrangements avec les créanciers des compagnies, 1985*

Politique de l'UE : une nouvelle approche en matière de défaillance et d'insolvabilité des entreprises

- En 2013, la Commission européenne a présenté sa politique intitulée « Une nouvelle approche européenne en matière de défaillance et d'insolvabilité des entreprises », ainsi que les questions sur lesquelles cette nouvelle approche devrait se concentrer « pour favoriser le développement d'une culture de la sauvegarde et du redressement dans les États membres » du fait que de nombreux cadres de restructuration européens « restaient inflexibles, coûteux et destructeurs de valeur. »
- La recommandation a deux grands objectifs. Premièrement : « [...] d'assurer aux entreprises

Objectifs de la Recommandation Européenne

- « Assurer aux entreprises viables en difficulté financière, où qu'elles se trouvent dans l'Union, **un accès aux cadres nationaux en matière d'insolvabilité leur permettant de se restructurer à un stade précoce afin de prévenir leur insolvabilité** et optimiser ainsi leur valeur totale pour les créanciers, les travailleurs, les propriétaires et l'économie dans son ensemble.
La recommandation vise également à offrir une seconde chance, dans l'ensemble de l'Union, aux entrepreneurs honnêtes ayant connu la faillite. »
(Préambule, point (1))

-

Comité Interministériel de Restructuration Industrielle

Le Comité interministériel de restructuration industrielle (CIRI) a pour mission d'aider les entreprises en difficultés à élaborer et mettre en oeuvre des solutions permettant d'assurer leur pérennité et leur développement.

Le CIRI est compétent pour les entreprises de plus de 400 salariés. Les entreprises de moins de 400 salariés relèvent des Comités départementaux d'examen des problèmes de financement des entreprises (CODEFI), équivalents locaux du CIRI, placés sous l'autorité du préfet.

Créé par un arrêté du 6 juillet 1982, il est compétent pour étudier la restructuration des entreprises de plus de quatre cents salariés.

Sa mission consiste à :

- examiner les causes des difficultés d'adaptation de certaines entreprises industrielles à leur environnement ;

- susciter des partenaires existants ou potentiels de ces entreprises l'élaboration et la mise en oeuvre des mesures industrielles, sociales et financières visant à assurer leur redressement, le maintien d'emplois durables et leur contribution au développement économique, ou, à défaut, de provoquer la mise au point de mesures de conversion.

1868 entreprises industrielles ont mis la clé sous la porte

1868 entreprises industrielles ont été fermées pendant la période qui s'étale de 2011 à 2015, soit 374 entreprises en moyenne chaque année, contre la fermeture de 1628 unités courant 2007/2010, soit en moyenne 407 unités annuellement, selon les dernières statistiques publiées par [l'Agence de promotion de l'industrie et de l'innovation \(APII \)](#).

Ces fermetures sont dues aux événements et aux actes de destruction qui ont accompagné la Révolution et à la crise économique que connaît la Tunisie. Pour la période pré-révolution, les entreprises industrielles ont subi les effets de l'entrée en vigueur de l'**accord multi- fibres** en 2008, ainsi que les retombées de la crise économique mondiale de la même année.

La même source a dévoilé qu'en 2015, 263 entreprises industrielles ont fermé leurs portes, contre 369 entreprises en 2014, soit 114 entreprises dans le secteur du textile-habillement, 36 dans les industries agroalimentaires, 20 dans le secteur du cuir et chaussures, etc.

L'arrêt de ces activités a causé la perte de 12 912 **postes d'emploi** en 2015, contre 19 711 en 2014 et 37 460 en 2011.

<http://www.leconomistemaghrebin.com/2015/09/23/tunisie-n-ennaifer-24-entreprises-fermees-en-2015/>

Programme de restructuration financière pour un grand nombre d'entreprises

M. Afif Chelbi, ministre de l'Industrie, de l'Energie et des PME, a présenté, à l'occasion, une intervention sur «La mise à niveau du secteur industriel et l'encadrement des petites et moyennes entreprises: rôle du secteur bancaire».

Il a relevé que les entreprises financières sont des locomotives pour tout le processus de développement de l'économie nationale. C'est ainsi qu'elles contribuent au financement de toutes les activités économiques et particulièrement les PME, qui représentent plus de 95% du tissu industriel national.

M. Chelbi a évoqué cependant certaines lacunes sur le plan financier. C'est ainsi que plus de 70% des entreprises bénéficiaires du PMN nécessitent un programme de restructuration financière. De même, un taux élevé d'entreprises souffrent du problème de l'endettement qui concerne les crédits à court terme, ce qui accroît la fragilité financière de ces entreprises.

- <http://tn-news.com/portal/v4/2394172>

- <http://www.cours-de-droit.net/droit-des-entreprises-en-difficulte-c27647586>
- Référence d'un cours sur le droit des ED en France

- Action de l'État auprès des entreprises en difficulté
-
- **Depuis le début des années 70, l'Etat a mis en place des structures ad hoc chargées, au plan national, régional ou départemental, d'intervenir auprès des entreprises en difficulté.**
- Une circulaire du 9 janvier 2015 actualise les dispositifs (CIRI, CODEFI, CCSF) qui reposaient précédemment sur des circulaires de 2004 et le Commissaire au redressement productif (CRP) mis en place en 2013.
- Elle met l'accent sur les échanges entre les différents services de l'Etat intervenants ou susceptibles d'intervenir dans la détection et le soutien aux entreprises en difficulté. Ainsi, La composition de ces structures tient compte de la fusion des directions des services fiscaux et des trésoreries générales issue de la réforme de 2009. De même, les CRP sont membres de droit de ces structures
- <http://www.oced.cci-paris-idf.fr/resoudre-vos-difficultes-financieres>

- اعتبرت محكمة التعقيب في قرارها ع9741/2006-دد بتاريخ 2007/10/23 بأنّ المصادقة على اتفاق التسوية لا يكتسي صبغة الحكم ومن ثم فهو غير قابل لأن يطعن فيه بالاستئناف وقد أجاز فيه المشرع طلب المراجعة وتغيير البنود ورتب الفسخ عنه تنفيذ بنود الاتفاق.

- **Plus de 90% des adhésions, ce qui prouve l'ampleur des besoins en restructuration financière des PME, en fait 75% des PMN approuvés, sont assorties de réserves de restructuration financière.**

Evoquant les acquis de la mise à niveau, le Dg du BMN a affirmé qu'environ 4757 entreprises sont adhérents et plus de 3187 sont approuvées, soit un taux d'investissement de 5.384 MD alors que la réalisation est de l'ordre de 1506 et l'investissement de 2.286 MD.

- **La notion de cessation des paiements**

- *Définition*
- **L'article L 631-1 tel que modifié par l'ordonnance du 18 décembre 2008 du Code de commerce** dispose qu'« il est institué une procédure de redressement judiciaire ouverte à tout débiteur qui, dans l'impossibilité de faire face au passif exigible avec son actif disponible, est en cessation des paiements ».
- Depuis le 18 décembre 2008, il est ajouté : «le débiteur qui établit que les réserves de crédit ou les moratoires dont il bénéficie de la part de ses créanciers lui permettent de faire face au passif exigible avec son actif disponible n'est pas en cessation des paiements».
- L'article L 631-4 du même Code précise que « l'ouverture de cette procédure doit être demandée par le débiteur au plus tard **dans les quarante-cinq jours** qui suivent la cessation des paiements s'il n'a pas dans ce délai demandé l'ouverture d'une procédure de conciliation ». Jusqu'au 31 décembre 2005, **ce délai était de quinze jours**.
- La modification de ce délai résulte de la loi du 26 juillet 2005 et de l'ordonnance du 18 décembre 2008, lesquelles emportent d'importantes modifications (examinées infra) en terme de prévention des difficultés des entreprises.

- Par un important arrêt, rendu par la chambre commerciale en date du 28 avril 1998, la Cour de cassation a retenu la notion de « passif exigé » là où préalablement celle de « passif exigible » était utilisée. Il a découlé de cette décision que, tant que les créanciers ne réclament pas de façon formelle le paiement de leurs créances échues, le passif correspondant est réputé non « exigé » par la Haute Cour, cette dernière ayant ainsi considéré que « le créancier est libre de faire crédit au débiteur ».

- La détermination de la date de cessation des paiements ***présente une importance considérable*** non seulement au plan de la validité des actes passés par la société avant le dépôt de bilan mais également au plan de la responsabilité des dirigeants.
- ***a.*** La date de cessation des paiements est ***le point de départ de la période dite « suspecte »*** durant laquelle les actes passés par la société sont frappés, selon le cas, de nullité obligatoire ou facultative.
L'article L 632-1 du Code de commerce prévoit que sont notamment frappés de ***nullité obligatoire*** :.....
- ***b.*** La date de cessation des paiements est également le ***point de départ du délai de quarante-cinq jours*** accordé au dirigeant de l'entreprise en difficulté pour déposer son bilan.

Le défaut de déclaration de l'état de cessation des paiements constitue une faute de gestion. Or, en cas d'insuffisance d'actif, le tribunal peut, s'il y a faute de gestion ayant contribué à créer ou à aggraver cette insuffisance, décider que les dettes seront supportées, en tout ou partie, par le chef d'entreprise ou les dirigeants sociaux (poursuites déjà étudiées, savoir la ***responsabilité pour insuffisance d'actif*** ou ***l'obligation aux dettes***, les deux sanctions n'étant pas cumulatives).

- **Historique**

- 1865 : création de NOKIA : créée par le finlandais [Fredrik Idestam](#), : Industrie du papier, bottes en caoutchouc, pneus câbles...
- les années 70 : fabrication des téléviseurs
- En 1981, Nokia a lancé sa gamme de micro-ordinateurs MikroMikko,
- 1988 Nokia est au bord de la faillite et son dirigeant s'est même suicidé .

- **Le tournant décisif**

- **Restructuration du capital:** Remodeler l'actionnariat de la société pour pallier à l'étroitesse du marché financier finlandais , plus de 90% des actions sont détenues par des actionnaires étrangers dont plus de 50% aux Etats Unis. Nokia qui s'est fait cotée sur le [Nasdaq](#) .
- Entre 1992 et 2000 : le prix de son action a été multipliée par 600 et son chiffre d'affaires par 8 et son bénéfice par 12, après plusieurs années de pertes lors des efforts d'investissement dans le téléphone mobile

- **Adoption d'une nouvelle stratégie**

[Jorma Ollila](#), CEO. En 1994, a présenté à son CA sa nouvelle stratégie : faire débarrasser Nokia de toutes ses activités pour se recentrer uniquement sur la téléphonie mobile, une activité certes prometteuse, mais jusqu'alors marginale dans le groupe. Un pari qui, à l'époque, faisait ricaner bien des concurrents.

- **Les années de gloire**

- En [1998](#), Nokia devient le premier constructeur mondial de [téléphones mobiles](#).
- Au début des années 2000, l'action Nokia se négociait à 65 euros, l'entreprise était la première capitalisation boursière d'Europe et un géant pour l'économie finlandaise : 40 000 emplois, 4% du PIB, 1/4 de ses exportations et 1/3 de ses dépenses en recherche et développement. Nokia détient un portefeuille de 30.000 brevets.

- **La chute**
- Après quatorze ans de règne incontesté sur le marché mondial des téléphones portables Nokia rend les armes en février 2011 et se sépare de son activité principale qui représentait la quasi-totalité de ses ventes et la totalité de ses profits en faveur de Microsoft moyennant 5,4 milliards d'euros pour se concentrer sur ses activités dans les réseaux de télécommunications.
- Son action est tombée 1,66 euro et sa contribution à l'économie du pays n'a représenté que 0,6% du PIB en 2010. Nokia a ainsi cédé sa place au sud-coréen Samsung.
-
- Faut-il préciser que les téléphones de Nokia ne sont tombés dans le rouge qu'en 2012. Car jusqu'en 2011, le Finlandais affichait encore des marges positives dans le secteur. Réduites certes par rapport aux périodes les plus fastes (7% en 2011, 11% en 2010... contre plus de 20% quelques années plus tôt).
- Nokia a vite réagi et n'a pas laissé aux pertes le temps de s'accumuler. Mieux vaut couper les branches malades à temps pour mieux se concentrer sur des activités en devenir.
- Symboliquement, c'est un coup dur pour l'Europe qui perd son dernier constructeur européen de téléphone mobile, domaine où le Vieux continent avait été pionnier : Ericsson a revendu ses parts à Sony, Sagem a fait faillite, Alcatel a vendu sa marque au chinois TCL... Désormais, toute la valeur du secteur se crée entre la côte ouest des Etats-Unis (Microsoft, Google, Apple) et l'Asie (Samsung, LG, Sony, Huawei, etc

- **Les causes**
- Son déclin a commencé au tournant des années 2007-2008. En laissant Apple lancer l'iPhone sans suffisamment rétorquer, Nokia a raté le coche qu'il n'a jamais su par la suite rattraper, voyant ainsi Samsung lui ravir le premier rang mondial en 2012, après 14 années de règne incontesté où l'entreprise a affiché jusqu'à 39% de parts de marché mondial...
-
- et avoir raté le virage des smartphones initié par l'iPhone d'Apple en 2007,. Nokia, leader déchu des téléphones mobiles, rend les armes. Et vend [ses téléphones portables à Microsoft](#), .2

- Les faillites bancaires sont des événements dramatiques pour les épargnants, et pourtant pas si rares si on regarde [l'Histoire récente des faillites bancaires](#). Depuis 2000, pas moins de [543 banques ont fait faillite aux USA](#) dont 140 pour la seule année 2009. En 2015, année ou tout va bien mieux (ironique), nous avons 5 banques en faillite en europe et 4 aux USA
- <http://www.independancefinanciere.fr/economie/plusieurs-banques-europeennes-font-faillite-dans-le-silence-assourdissant-des-medias-francais-revue-de-presse/>



- **الفصل 121 جديد من القانون عدد 16 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 المتعلق بتنقيح وإتمام بعض أحكام م ش ت:** إذا أظهرت التسوية القضائية أو التفليس عجزا في الأصول يمكن للمحكمة بطلب من المتصرف القضائي أو أمين الفلسة أو من أحد الدائنين أو تقرر أن ديون الشركة يتحملها كليا أو جزئيا الوكيل أو الوكلاء أو كل مسير فعلي وبالتضامن فيها بينهم أو دونه إلى حد المبلغ الذي تعينه المحكمة. ولها أن تحجر على المحكوم عليه مباشرة تسيير الشركات أو مباشرة نشاط تجاري لمدة يحددها الحكم . و لا يعفى الوكيل القانوني أو الفعلي من المسؤولية إلا إذا أثبتا أنهما بذلا في إدارة الشركة من النشاط و العناية ما يبذله صاحب المؤسسة المتبصر و الوكيل النزيه. وتسقط الدعوى بمضي ثلاث سنوات من تاريخ حكم التسوية القضائية أو الحكم بالتفليس.